

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/١٥٢٦

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طبييلة .

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٠ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٤/١٠٣) بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ المتضمن
إدانة المتهم بجناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة
(١/٢٩٦) من قانون العقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات
والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً نقض القرار المميز للأسباب التالية :

- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث إن
المجني عليها قد ناقضت أقوالها لدى المدعي العام .
- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث إن بينات
النيابة العامة عاجزة عن إثبات الجرم حيث إن أقوال الشهود جاءت متناقضة
مع أقوال المجني عليها .

٣. أخطأت المحكمة حيث إن المتهم حرم من تقديم بيناته الدفاعية التي من شأنها إثبات براءته .

الـ

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أسندت للمتهمين :

١.

٢.

جناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته .

وتتلخص وقائع الدعوى وكما وردت بإسناد النيابة العامة بأنه وبتاريخ ٢٠١٣/١/١٠ وأثناء وجود المشتكى

فلبينية الجنسية في منطقة جبل شارع الأمير وأثناء لعبها بالتلج حضر إليها شخصين الذي تبين أن أحدهما المتهم وبرفقته الشخص الآخر الذي كان متواجداً بالقرب من سيارته بإحدى محلات التصليح حيث توجه إليها المتهم ببرفقته الشخص الآخر وقاما بمسكها من مؤخرتها من فوق الملابس والسب عليها عندها قامت بدفعهما عنها إلا أنهما قاما بمسكها من مؤخرتها مرة أخرى وقام المتهم بالوقوف خلفها وضمها بيديه ومسك صدرها وشدها من الخلف إلى جسمه من الأمام حيث لامست مؤخرتها قضيبه المنتصب وتمكنت من تخليص نفسها واتصلت مع كفيها الذي حضر وكان المتهم ند توجه إلى السيارة وجلس بها وعندما حضر كفيها توجهوا مع بعض إلى السيارة فشاهدت المتهم في السيارة وأشرت عليه إلى الكفيل أما الشخص الثاني لم يكن موجوداً في السيارة التي يقودها الشاهد وقاما بأخذ رقم اللوحة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى وأصدرت بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ قرارها رقم (٢٠١٤/١٠٣) المتضمن إدانة المتهم (المميز) بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحته التمييزية .

عن أسباب التمييز :

وعن السبب الثالث ومفاده تخطئة المحكمة من حرمان المتهم من تقديم بيناته الدفاعية التي من شأنها إثبات براءته .

وفي هذا نجد إن ما ورد بهذا السبب من الطعن يخالف الثابت من أوراق الدعوى حيث إن وكيل المتهم (المميز) وبجلسة ٢٠١٤/٥/١٩ ذكر بأنه ليست بينة دفاعية وختم البينة وطلب الإمهال لتقديم مرافعته التي قدمها شفاهاً بجلسة ٢٠١٤/٦/٨ مما يقتضي رد هذا الطعن .

وعن السببين الأول والثاني ومفادهما تخطئة محكمة الجنايات الكبرى في وزن البينة وتقديرها والنتيجة التي انتهى إليها القرار فيما قضى به بمواجهته .
باستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبيناتها يتبين :

أولاً : من حيث الواقعة الجرمية :

فإن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى بقرارها المطعون فيه جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً مستندة إلى بينات ثابتة في الدعوى وقد قامت باستعراض هذه البينات ومناقشتها مناقشة وافية وتوصلت إلى تلك الواقعة الجرمية من خلال تلك البينات وعولت عليها في تكوين قناعتها بصفتها محكمة موضوع وقانون وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وأخصها شهادة المجني عليها وشهادة وكذلك كشف

الدلالة الذي هو عبارة عن ضبط طابور تشخيص تعرفت المجنى عليها على المتهم
والمؤيد من خلال شهادة الشاهد النقيب /

ومحکمتنا تؤيد محكمة الجنایات الكبرى فيما توصلت إليه من واقعة جرمية .

ثانياً : من حيث تطبيق القانون :

نجد إن الأفعال التي قام بها المتهم (المميز) والمتمثلة بإقدامه بمسك
المجني عليها من مؤخرتها مرتين والوقوف خلفها وضمها بيديه وشدها من الخلف
إلى جسمه من الأمام حيث لامست مؤخرتها قضيبه المنتصب ومسك صدرها .

فإن هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام
المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات كما انتهى إليها القرار المطعون فيه .

ثالثاً : من حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنایات الكبرى على المتهم (المميز)
تقع ضمن الحد القانوني التي أدين بها .

وعليه يغدو القرار المطعون فيه جاء موافقاً للقانون وتكون أسباب التمييز
غير واردة عليه مما يتعين ردها .

وعليه نقرر رد التمييز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٥ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / أش